التحول في طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي (الأنماط، الفاعلون)

ا.م.د. اركان ابراهيم عدوان

جامعة الأنبار/ كلية العلوم السياسية- تخصص علاقات دولية

arkan_adwan@uoanbar.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i53.578

ملخص :

تطرقت الدراسة إلى موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي والذي يمثل جوهر القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية العربية القومية الأولى التي طالما احتلت مكانة متقدمة ضمن اولويات وتوجهات الدول العربية وفعاليات العمل العربي المشترك. والتحول الذي طرأ عليه من حيث الطبيعة والأطراف الرئيسة المؤثرة فيه، وأهم محطاته التاريخية، والذي أنتج واقعا مختلفا عما كان عليه الموقف التاريخي من القضية، من الرفض التام والصراع إلى التقارب والتعاون، والذي انعكس على توازن القوى في المنطقة لصالح (اسرائيل)، وأطلق يدها في اتخاذ السياسات التي تحقق مصالحها في إدارة الأوضاع دون أي مراعاة للجانبين الفلسطيني والعربي.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية، الصراع، السلام، التطبيع، غزة، لبنان.

The Transformation of the Arab-Israeli Conflict: Patterns and Actors

Asst. Prof. Dr. Arkan Ibrahim Adwan
University of Anbar / College of Political Science – International Relations Specialization
arkan_adwan@uoanbar.edu.iq

ABSTRACT

This study examines the Arab-Israeli conflict, which lies at the core of the Palestinian issue—the foremost pan-Arab national cause that has long occupied a central position in the priorities and policies of Arab states and joint Arab action. The study explores the transformation in the nature of the conflict, the key actors involved, and its major historical milestones, which have led to a reality markedly different from the traditional stance on the issue. Once characterized by outright rejection and confrontation, the conflict has evolved into phases of rapprochement and cooperation. This shift has altered the regional balance of power in favor of Israel, granting it greater freedom to implement policies that serve its interests without consideration for Palestinian and broader Arab concerns.

KEYWORDS: Palestinian issue, Conflict, Peace, Normalization, Gaza, Lebanon**.**

المقدمة:

منذ منتصف القرن العشرين اخذت القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي حيزا مهما في مدرك الدول العربية والاسلامية، باعتبارها من أهم القضايا العربية والدينية، حتى اصبحت بمثابة المقياس الذي يتم من خلاله اثبات درجة الانتماء لقيم العروبة والاسلام والريادة لأي دولة تسعى لتبوء مكانة القوة الاقليمية الفاعلة، ومن خلال قراءة تاريخ الصراع العربي – الاسرائيلي يتبين بأنه (صراع الفرص الضائعة) بالنسبة للأطراف العربية؛ فالمكاسب التي حققها الجانب الصهيوني على حساب الفلسطينيين والعرب في تزايد، وما رفضه العرب ووافق عليه الجانب (الاسرائيلي) سابقاً، لم يعد متاحا بسبب التفوق الاسرائيلي مقابل تشتت الموقف العربي.

ومع تطورات الاوضاع السياسية التي تعيشها المنطقة العربية حدث تغير أو تحول في طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي على أكثر من مستوى؛ فبعد أن كانت القضية الفلسطينية تمثل القضية القومية الاولى بالنسبة للدول العربية، وكانت زمام الأمور بيد الدول العربية الفاعلة تقليديا (مصر، سوريا، العراق)، فقد حدث التحول على مستوى أطراف المواجهة، اذ أصبحت الفاعلية فيها بيد قوى اقليمية غير عربية، فضلا عن التحول في نمط وطبيعة الصراع من عربي اسرائيلي إلى فسلطيني اسرائيلي، وخروج أغلب الدول العربية من المواجهة، وانتهاج بعضها لسياسات التقارب والتطبيع والتعاون مع (اسرائيل)، الأمر الذي أدى إلى غياب الزخم الشعبي والاعلامي ودرجة الاهتمام بالقضية القومية الأساس، إلى أن جاءت عملية (طوفان الاقصى) وتداعياتها، والتي أعادت الاهتمام الشعبي واثارت الرأي العام العربي والعالمي حولها، سواء من ناحية ادانة السلوك الصهيوني تجاه الفلسطينيين وبعض الاطراف المساندة للقضية الفلسطينية، أو حتى من خلال انتقاد المواقف العربية الرسمية تجاه ما يحدث في الأراضي المحتلة. وتبعا لذلك فقد حاولنا في هذه الدراسة تتبع أهم المحطات في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي وتطوراته الراهنة لتفسير أهم التحولات التي شهدها، بدءاً من الرفض العربي والاسلامي مرورا بعمليات التطبيع في العلاقات مع الجانب الاسرائيلي، وصولا إلى المواقف العربية من الأحداث في غزة ولبنان، والتي بينت الازدواجية والانقسام في السلوك العربي بشكل واضح، وبينت بأن القوى الرئيسة الفاعلة في الصراع العربي – الاسرائيلي باتت قوىً اقليمية ومحلية مختلفة عن القوى الرئيسة التي كانت فاعلة ومتحكمة في ادارة الصراع.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة تطورات الاوضاع بالنسبة للقضية العربية والدينية

الرئيسة والتي طالما مثلت المقياس الذي يؤشر على الدول الفاعلة اقليميا، اذ تعد القضية الفلسطينية من القضايا التي تم توظيفها سياسيا وتم استغلالها من قبل العديد من الدول والأطراف الدولية والاقليمية التي تسعى الى لعب دورا اقليميا فاعلا، وبالتالي تأتي أهمية الدراسة لتسليط الضوء على تطورات القضية بشكل علمي محايد، وتوضيح أهم الاسباب التي أدت إلى أفول الاهتمام بها وتحول طبيعتها وتغير الأطراف الرئيسة الفاعلة فيها. وبالتالي توضيح أهم اسباب التحول في طبيعة الصراع العربي – الاسرائيلي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة تحليل وتفسير أهم العوامل التي أدت إلى تغيير طبيعة القضية الفلسطينية والتي أدت إلى التحول بالصراع من كونه تاريخيا صراعا مع الكيان الصهيوني، إلى صراعا فلسطينيا داخليا، وصراعا عربيا إقليميا، فضلا عن أسباب خروج الدول العربية الفاعلة تاريخيا من المواجهة.

اشكالية البحث:

لقد شهدت قضية الصراع العربي الاسرائيلي تحولات جوهرية بعد خروج اغلب الدول العربية من جهة الرفض ومقاومة سياسات الكيان التوسعية، واختزال الصراع بين بعض قوى المواجهة المباشرة داخل وخارج الاراضي المحتلة، وبالتالي يمكن صياغة اشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما هي اسباب التحول في طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي سواء من حيث المواقف أو الأطراف؟ والذي يتفرع منه بعض التساؤلات الفرعية التالية:

١- من هي الدول الفاعلة تقليديا في مسار القضية الفلسطينية؟

٢- لماذا تغير مسار الاهتمام بالقضية؟

٣- ما هو سبب التحول في نمط العلاقات الاسرائيلية العربية من العداء والصراع إلى التهاون والاتفاق احيانا؟

٤- لماذا أصبحت (اسرائيل) بمثابة الباب الذي تطرقه كل الدول العربية لتحقيق مصالحها؟

٥- كيف أثر التحول في المواقف العربية من الصراع العربي – الاسرائيلي على طبيعة الصراع والقضية الفلسطينية؟

فرضية البحث:

يسعى الباحث إلى اختبار الفرضية التي تقول، أن هناك علاقة طردية بين مستوى التقارب وعمليات التطبيع بين بعض الدول العربية مع الجانب الصهيوني وبين تزايد مكانة الكيان

وتفردّه في تحديد طبيعة الصراع وأليات إدارته، فضلا عن تزايد حدة التفكك في الموقف العربي، الأمر الذي جاء على حساب القضية الفلسطينية وتغير الأطراف الرئيسة الفاعلة فيها.

حدود الدراسة:

بالرغم من التطرق إلى لمحة تاريخية لتطورات الصراع العربي الاسرائيلي وذلك للضرورة البحثية والمنهجية، إلا أن حدود الدراسة تتركز بدرجة أساس في فترة ابرام اتفاقيات التطبيع مع الجانب الصهيوني ضمن ما يسمى بـ»الاتفاقيات الإبراهيمية» بعد عام ٢٠٢٠، والتي أدت إلى إحداث تغيير جوهري في قضية الصراع العربي الاسرائيلي، أفرزت واقعا جديدا يتميز بتحييد أغلب الدول العربية وانفراد الجانب الصهيوني في إدارة تطورات الصراع وفقا لمصالحه وبدون ردود أفعال واضحة ومؤثرة من الجانب العربي، وهو ما يبين حالة التحول في طبيعة الصراع من حيث النمط الثنائي بعد أن كان جماعيا، وأيضا التحول على مستوى الأطراف الرئيسة الفاعلة والمؤثرة في مجرياته.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من حيث تناول أهم المحطات الرئيسة في الصراع العربي الاسرائيلي من أجل الوصول إلى تقييم نهائي لتطورات الصراع الراهنة، فضلا عن المقترب التاريخي في تتبع السياق الزمني لتطورات القضية الفلسطينية، لتوضيح طبيعة وأسباب التحول في الصراع العربي – الاسرائيلي.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية والمواقف العربية منها من خلال مطلبين، المطلب الأول: الموقف من إعلان دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، والمطلب الثاني: الحروب العربية الاسرائيلية (٥٦-٥٧-١٩٧٣). أما المبحث الثاني فتطرق إلى عمليات التطبيع العربي الاسرائيلي من خلال مطلبين، المطلب الأول: اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية (كامب ديفيد، وادي عربة)، وأخيرا المطلب الثاني: مرحلة الاتفاقيات الإبراهيمية.

المبحث الاول:
الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية والمو اقف العربية منها

منذ منتصف القرن العشرين وتحديدا عام ١٩٤٨، باتت القضية الفلسطينية تمثل واحدة من أهم القضايا القومية العربية والتي مثلت عاملا مهما لتصنيف الدول العربية بين حدّي الفاعلية والنشاط من عدمهما، فضلا عن كونها من أهم القضايا التي تم استغلالها للحصول على الشرعية القومية والجماهيرية من خلال استغلالها وتوظيفها سياسيا واعلاميا ودينيا وبالأخص من الدول والجماعات التي تسعى الى لعب أدواراً اقليمية مهمة ومؤثرة، وبالتالي فقد اصبحت القضية الفلسطينية ومسألة الصراع العربي الاسرائيلي والموقف من تطوراته وتداعياته، ومن السياسات العالمية والإقليمية حياله، من القضايا القومية والدينية المزمنة والتي تتعدى انعكاساتها واثارها حدودها الجغرافية. وتكاد جميع الدول العربية تتبناها وتعمل على استثمارها وربطها بمسألة العروبة لتبرير سياساتها، من أجل كسب الشرعية الشعبية وكسب الرأي العام العربي والاسلامي أحيانا[١].

وتبعا لذلك سيتم تتبع المواقف العربية من أهم المفاصل التاريخية في الصراع العربي الاسرائيلي من خلال التالي:

المطلب الأول: الموقف من اعلان (دولة اسر ائيل) عام ١٩٤٨:

منذ الاعلان عن تأسيس الكيان الصهيوني (اسرائيل) على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، اتسمت مواقف الدول العربية برفض الوجود الصهيوني في قلب المنطقة العربية، ومن ثم أعلنت الدول العربية التصدي للمشروع الصهيوني في فلسطين وتم إرسال وحدات قتالية من جيوش العراق، مصر، سوريا، شرق الأردن ولبنان، فضلا عن سرايا من الجيشين السعودي والسوداني انضمت لاحقا إلى الفرق المصرية، وكان الهدف الرئيس يتمثل بتحرير الاراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن انطلاق المقاومة الشعبية في الأراضي المحتلة، وتحقيقها تقدما في العمليات العسكرية، إذ استطاعت من حصار القدس الغربية والمستعمرات المجاورة لها، وأعلنت رئاسة الأركان الصهيونية عدم قدرتها على التأثير في تطورات الأحداث على الأرض، الأمر الذي قاد إلى تدخلات دولية للسيطرة على الموقف وقلب الأوضاع لصالح الجانب الصهيوني، من خلال عمل بريطانيا على إغلاق الحدود لمنع تسلل المتطوعين العرب إلى الأراضي المحتلة، وأيضا قامت اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية بمنع

(١) بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة، ترجمة: احمد مختار الجمال، ط١ (القاهرة، المركز القومي للترجمة: ٢٠١٦)، ص ٣٠.

وصول السلاح إلى ما سمي آنذاك بـ(الجهاد المقدس) فضلا عن استشهاد القائد (عبد القادر الحسيني)، الأمر الذي مكّن الصهاينة من فك الحصار وقلب الأمور لصالحها والشروع بعمليات التطهير العرقي[١].

ومن ثم دخلت المواجهة مرحلة جديدة تمثلت بدخول الجيوش العربية النظامية إلى الصراع مع الصهاينة، والتي حققت تقدما كبيرا في بداية دخولها بالرغم من الفارق في التجهيز والعدد والتقنيات بين الجانبين العربي والاسرائيلي، ولكنها جوبهت ببعض السياسات الدولية والعربية التي عملت على تغيير المعادلة لصالح الصهاينة؛ إذ تدخلت بريطانيا واستخدمت نفوذها في الأمم المتحدة لإعلان الهدنة الأولى بين الجانبين في ٢٩ مايو ١٩٤٨، والتي كانت السبب الرئيس في تثبيت وجود الكيان الصهيوني والانتصار على العرب في تلك الحقبة، إذ التزمت الدول العربية بقرارات الهدنة مقابل عدم التزام الجانب الصهيوني والدول الداعمة له فيها[٢]. هذا فضلا عن دورها في اختراق بعض الجيوش العربية النظامية وبالأخص الجيش الأردني، من خلال دخول العديد من الضباط البريطانيين في صفوف الجيش الأردني والذي تولى قيادة الجيش العربي المشترك من الجهة الأردنية بقيادة الجنرال (غلوب باشا) البريطاني الأصل إلى جانب (٤٨) ضابطا من كبار قيادات الجيش الأردني آنذاك والذي قال عن الحرب بأننا « كنا ممنوعين من الدخول إلى مناطق اليهود... وكانت خططنا جميعا بالتوافق مع أوامر الأمم المتحدة وبموافقة الحكومة البريطانية»[٣]. بمعنى إن الإرادة الدولية كانت حاضرة بقوة لتدعيم موقف الكيان الصهيوني ضد العرب منذ تأسيسه، وإن المواقف الدولية المنحازة للكيان تمثل أبرز المحددات الدولية المؤثرة في مجريات الصراع العربي الاسرائيلي، وهو ما أدى إلى التحول في المواقف من القضية الفلسطينية من قبل الدول العربية وغير العربية بشكل كبير. وعليه فإن أهم النتائج التي تمخضت عن حرب ١٩٤٨ كانت[٤]:

وإن المواقف الدولية المنحازة للكيان تمثل أبرز المحددات الدولية المؤثرة في مجريات الصراع العربي الاسرائيلي

١- توسع اسرائيل في الأراضي المحتلة على مساحة أكبر من التي كانت مخصصة لها في

(١) عوني فرسخ، الصراع العربي الصهيوني جذوره ومساره واحتمالاته المستقبلية، اوراق عربية (٤٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون سياسية (١٠)، ط١، (بيروت: آيار/ مايو ٢٠١٣)، ص ٢٢.

(٢) خوله صامري، الصراع العربي الاسرائيلي حرب ١٩٤٨ انو١جا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية: ٢٠١٢-٢٠١٣)، ص ٥٢.

(٣) عوني فرسخ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٤) عناغ بخته و بزايز حليمة، الحروب العربية الاسرائيلية حرب ١٩٧٣ نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، (كلية العلوم الانسانية، الجزائر: ٢٠١٩)، ص ٢٧.

قرار التقسيم، الأمر الذي أشعرها بالقوة والتفوق على خصومها.

٢- رسخت الحرب واقعيا لقرارات دولية كانت على الورق فقط وهي إنشاء دولة للكيان الإسرائيلي على الأرض وما يترتب عليه من التزامات.

٣- حدد الجانب الصهيوني لأسس وقواعد التعامل مع جواره العربي والإسلامي الرافض لوجودها مستقبلا على أساس البطش والقوة لمن يقف ضد طموحاتها.

وبالتالي، فإن الرفض العربي للمشروع الصهيوني قائما منذ بدايته، وإن جميع الدول العربية رفضت المشروع الصهيوني في فلسطين، وإن حالة الخلل في التوازن سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ وحالات الاختراق والتبعية فضلا عن محدودية الإمكانيات كانت ولا تزال سببا رئيسا في تفوق الجانب الصهيوني.

المطلب الثاني: الحروب العربية الاسرائيلية (٥٦-٦٧-١٩٧٣):

على مدى تاريخ الصراع مع الجانب الصهيوني خاضت الدول العربية بقيادة القوى القومية الفاعلة آنذاك حروبا وصراعات مع الجانب الصهيوني بعد حرب عام ١٩٤٨، والتي استطاع الكيان بعدها تثبيت وجوده على أرض فلسطين، نتيجة الفارق النوعي بين الجانبين والدعم العالمي للكيان الصهيوني بكافة الوسائل، والذي أدى إلى تدعيم موقفه على حساب المواقف العربية.

أولا_ حرب ١٩٥٦: والتي عرفت أيضا بـ(أزمة السويس) إذ قامت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بإعلان الحرب على مصر، بعد قيام الأخيرة بتأميم قناة السويس في شهر تموز عام ١٩٥٦، الأمر الذي أثار استياء القوى الغربية الحليفة للجانب الصهيوني، فهاجمت القوات الإسرائيلية شبه جزيرة سيناء المصرية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، وتقدمت حتى وصلت إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس، ومن ثم تلاها تدخلا بريطانيا وفرنسيا بحجة الفصل بين القوات وحماية القناة من الطرفين المتحاربين، الأمر الذي أدى إلى إثارة جهود دولية بقيادة الولايات المتحدة لأنهاء الحرب من خلال إصدار قرار من الأمم المتحدة يدين العدوان الثلاثي على مصر ويدعو لوقف إطلاق النار، ومن ثم أُجبِرت الدول الثلاثة المعتدية على الانسحاب[1]. الأمر الذي أدى إلى تعزيز مكانة النظام السياسي المصري عربيا، وتصدرها كقائدً لجبهة المواجهة ضد الكيان الصهيوني.

اما بالنسبة للمواقف العربية والإسلامية من حرب ١٩٥٦، فقد مثلت حالة من التضامن

(1) The Suez Crisis, 1956, Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, MILESTONES: 1953–1960. Accessed on; 1/10/2024. On; https//:history.state.gov/milestones/1960-1953/suez

العربي والإسلامي، إذ دعمت أغلب الدول العربية والإسلامية مصر في الحرب وأكدت على ضرورة الوحدة في مواجهة قوى الاستعمار، وأعلنت بعض الدول العربية الاستنفار والتعبئة تنفيذا لإتفاقيات الدفاع العربي المشترك، كسوريا والمملكة العربية السعودية، فضلا عن التأييد الشعبي لمصر في بعض الدول الأخرى[١].

ثانيا_ حرب ١٩٦٧: والتي تعرف أيضا بحرب (الأيام الستة) وذلك عندما قامت القوات الجوية الإسرائيلية بمهاجمة كل من مصر والأردن وسوريا بشكل مفاجئ، وقد حققت خلالها انتصارا عسكريا سريعا تمخض عنه تدمير معظم سلاح الجو المصري، واحتلال قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء بالكامل، والضفة الغربية بما فيها (القدس الشرقية)، فضلا عن هضبة الجولان السورية، الأمر الذي خلق تغييرا في توازن القوى الإقليمي لصالح الجانب الصهيوني، وأدى إلى تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد نزوح الكثير من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أنتج عمقا استراتيجيا وخطوط دفاع جديدة للجانب الإسرائيلي، وأظهر ضعف النظم السياسية العربية وانعدام التنسيق فيما بينها[٢].

ولعل واقع حال الدول العربية في تلك الفترة يعد السبب الرئيس وراء الهزيمة السريعة في الحرب، بسبب التنافس الذي كان قائما بين النظم العربية، الذي وصف آنذاك بـ (الحرب الباردة العربية)، وانشغال القوات المصرية في جبهات قتالية أخرى؛ فقد كان هناك (٥٠ الف) جندي مصري يساندون الجمهوريين في شمال اليمن ضد مناصري النظام الملكي المدعومين من المملكة لعربية السعودية[٣]. وبالتالي، فإن هناك علاقة عكسية بين الضعف والانقسام العربي وبين القوة والتقدم لصالح الكيان الصهيوني؛ فكلما كان هناك انقساما وتناقضا بين الدول العربية، كلما كان هناك تقدما وتفوقا لصالح الجانب الإسرائيلي، وهو ما قاد لاحقا إلى تبدل المواقف العربية من تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وأحدث خللاً في توازن القوى لصالح الكيان الصهيوني.

وبالنسبة لأهم نتائج الحرب، فعسكريا تكبدت كل من مصر وسوريا والأردن خسائر مادية ومعنوية كبيرة، إذ قتل قرابة ثلاثة عشر ألف من الجانب العربي، وثمانية آلاف وقعوا في الأسر، وخسرت مصر حوالي (٨٠٪) من اسلحتها، وتحول قرابة نصف مليون مواطن فلسطيني إلى

(١) لطيفة محمد سالم، أزمة السويس ١٩٥٤ – ١٩٥٧: جذور. احداث. نتائج، (القاهرة، مكتبة مدبولي: ١٩٩٦)، ص ص ٢٦٠ – ٢٦١.

(٢) عناغ بخته و بزايز حليمة، الحروب العربية الاسرائيلية حرب ١٩٧٣ نموذجا،(مصدر سبق ذكره)ص ٣٣.

(٣) لاسو يي لاج و عبد الله عبد العاطي النجار، المجر وحرب ١٩٦٧ في ضوء الوثائق والصحافة المجرية، مجلة المؤرخ المصري، الجزء الثاني العدد (٥٥)،)جامعة القاهرة، كلية الآداب: يوليو ٢٠١٩(، ص ٣٦٢.

لاجئين خارج وطنهم، والنتيجة الأهم تمثلت باحتلال الكيان الصهيوني لـ: سيناء، غزة، الجولان، الضفة الغربية والقدس الشرقية بالكامل[١].

ومن ثم تكرست القضايا الخلافية الرئيسة في القضية الفلسطينية والتي عرفت بقضايا الحل النهائي (القدس، اللاجئين، المستوطنات)، والتي تتميز بعدم وجود أرضية مشتركة للتفاهم حولها بين الجانبين العربي والاسرائيلي، والتي مثلت لاحقا الأساس لجميع المبادرات العربية للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. فضلا عن صدور أهم القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية وتحديدا القرار (٢٤٢) حول الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي تم احتلالها بعد الحرب، وجاء بصيغة مبهمة حملت أكثر من تفسير وفقا للنص الانكليزي للقرار والذي حذف (ال) التعريف من كلمة (الاراضي) حتى يعطي نوعا من الغموض والحرية في تفسير القرار للجانب الاسرائيلي، فضلا عن أنه يعطي الشرعية لها كونه نص على الاعتراف ضمنا بـ(دولة اسرائيل) من خلال النص على «احترام والاعتراف بسيادة ووحدة اراضي كل دولة في المنطقة...وحقها بالعيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها...»[٢]، دون التوصل إلى حل لقضايا الحل النهائي في للقضية الفلسطينية.

ثالثا_ حرب ١٩٧٣: والتي تعرف بـ(حرب اكتوبر) بعد أن قامت القوات المصرية والسورية بشن الحرب على الكيان الصهيوني من جهتين (سيناء، هضبة الجولان) وحققت القوات المصرية تقدما في سيناء بعد أن اجتاحت خط الدفاع الاسرائيلي على الضفة الثانية لقناة السوية (خط بارليف)، وأيضا على الجانب السوري استعادت القوات السورية بعض الأراضي في الجولان المحتل، وبالتالي تعد أول معركة ينتصر فيها الجانب العربي على الكيان الصهيوني أو يحقق تقدما ملموسا، وتأتي أهمية حرب ١٩٧٣ في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي من خلال النتائج التي أفرزتها كونها مثلت علامة فارقة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي بعد أن أفرزت واقعا دوليا وعربيا مختلفا عما سبقها، إذ حركت نتائج الحرب الأجواء على مستوى الصراع في المنطقة بعد أن شابها نوعا من الركود بعد حرب ١٩٦٧، سواء من حيث الاهتمام الدولي والعالمي في مجريات الأحداث، أو حتى في إيجاد نمطا جديدا في التفاعلات العربية الإسرائيلية تمثل بما يعرف بالحلول المنفردة والتي تعني تعامل كل دولة عربية مع القضية الفلسطينية بما

(١) محمود حمو الحمزة، حرب حزيران ١٩٦٧: قراءة في الوثائق السوفيتية، أبحاث سياسية، (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة)، ص ٢٢.

(٢) انظر نص القرار (٢٤٢) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٦٧). متاح على الرابط التالي:
http//:www.palestineinarabic.com/Docs/inter_arab_res/UNSC/UNSC_Res_242_A.pdf

يتفق مع مصالحها، والقبول ضمناً بالكيان الصهيوني باعتباره أمرا واقعا في المنطقة[١].

فمنذ التخطيط لحرب أكتوبر حاولت مصر الحصول على مساعدات عسكرية وليست مالية أو سياسية فقط من الدول العربية، ورغم الوعود التي حصلت عليها من جميع الدول التي تواصلت معها إلا أن المساعدات العسكرية لم تتقدم على ارض الواقع الا من الدول العربية القريبة، ويتضح ذلك مليّا من الاطلاع على نتائج زيارات الجولة العربية التي قام بها (الفريق سعد الدين الشاذلي) رئيس أركان القوات المسلحة المصرية آنذاك، فعلى الرغم من الوعود التي أطلقها الزعماء العرب إلا أن اغلبها كان مشروطاً أو كان كلاماً فقط دون التنفيذ[٢].

والنقطة المهمة في نتائج حرب اكتوبر هي أن القرار الأممي المرقم (٣٣٨) في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣، لوقف اطلاق النار جاء برعاية رسمية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي القوى العظمى آنذاك، والذي يعني بأن العلاقات العربية الإسرائيلية ليست بمعزل عن العلاقات مع القوى الدولية العظمى، وأيقن صانع القرار المصري حينها بانه يواجه الولايات المتحدة بشكل مباشر ومنفرد، وبالأخص بعد امتناع الاتحاد السوفيتي عن تلبية متطلباته من السلاح[٣]، وهو ما أوجد لاحقا الدافع لدى الجانب المصري للشروع بعقد اتفاقيات سلام ومن ثم إقامة علاقات طبيعية مع الجانب الإسرائيلي. وعلى الجانب السوري أيضا مثلت موافقة سوريا على القرار أعلاه بمثابة نقطة تحول في مسار العلاقات السورية الإسرائيلية؛ كونه يمثل إعادة تأكيد على مبادئ القرار (٢٤٢) الذي نص على ضرورة إيجاد «سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط...»، وبذلك تكون قد قبلت ضمنا بالقرار (٢٤٢)، وتبعا لذلك تكون الأطراف العربية الرئيسة في المواجهة قد غيرت ضمنا موقفها من التفاعل مع الجانب الإسرائيلي،وذلك بالقبول بالقرارات أعلاه كمرجعية للتسوية، وهو ما فتح المجال لإمكانية الدخول مع (اسرائيل) بمفاوضات سياسية مباشرة وعقد اتفاقيات ثنائية ومن ثم معاهدات سلام والتطبيع لاحقا مع أطراف الصراع[٤].

وتبعا لما تقدم، فانه من خلال تتبع تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية بدءاً من حرب

(١) ماهر الشريف، قرن على الصراع العربي الاسرائيلي: هل هناك افق سلام، مراجعة: نبيل السهلي، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: أيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، ص ٣.

(٢) انظر: الفريق سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، (دار بحوث الشرق الأوسط الامريكية، سان فرانسيسكو، الطبعة الرابعة: ٢٠٠٣)، ص ٢٠٤.

(٣) حرب أكتوبر ١٩٧٣، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، ص ٣٥. شوهد بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٠. متاح على الرابط التالي:

https//:studentact.scu.eg/wp-content/uploads/06/2024/October-War.pdf

(٤) جمانة جرادات، التطبيع السياسي بين اسرائيل والدول العربية (١٩٧٩-٢٠٢١)، رسالة ماجستير، (جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، برنامج التاريخ، فلسطين: ٢٠٢٢)،ص ٦.

١٩٤٨ إلى غاية حرب ١٩٧٣، يمكن أن نلاحظ تراجعا وتفككا في الموقف العربي تجاه الكيان الصهيوني، فبعد أن كانت حرب ١٩٤٨ بمثابة الحرب العربية الإسرائيلية المباشرة الأولى والأخيرة التي اتحدت فيها جيوش الدول العربية القريبة من اسرائيل لتحرير الأراضي المحتلة، نلاحظ إن درجة التماسك والوحدة في الموقف بدأت تقل لاحقا، ومن ثم باتت المواجهة المنفرة تمثل الطابع العام للصراع العربي الإسرائيلي؛ بمعنى إن باقي الحروب بين الجانبين مثلت صداما منفردا بين اسرائيل من جانب وكل طرف عربي من جانب آخر إلا في بعض الحالات، ويمكن تفسير ذلك بتعارض المصالح القومية للدول العربية واختلافها والتي أثرت لاحقا في التفاعل مع الجانب الصهيوني وأدت إلى حدوث انماط جديدة من التفاعل لم تكن موجودة أو مطروحة للنقاش سابقا.

المبحث الثاني:
عمليات التطبيع العربي الإسرائيلي (الأسباب، المبررات، النتائج)

بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ أفرز الواقع الدولي والإقليمي نمطا جديداً للعلاقات العربية الإسرائيلية حدثت خلاله نقلة نوعية في طبيعة ونمط هذه العلاقات؛ فبعدما كانت علاقات ذات طابع صراعي عدائي على مستوى الأنظمة السياسية الحاكمة والشعوب العربية والإسلامية، تحولت مع مرور الوقت إلى أنماط مركبة، منها ما هو صراعي ومتشدد، وأغلبها على مستوى النظم السياسية الحاكمة تحولت إلى التأقلم والتقارب والتعاون أحيانا، وهو ما انعكس على القضية الفلسطينية بشكل مباشر، وعلى طبيعة وسلوك الكيان الصهيوني في التعامل مع أطرافها. وبالتالي نحاول في هذا المبحث الاجابة عن التساؤل الذي يقول: ما هو سبب التحول في نمط العلاقات الإسرائيلية العربية من العداء والصراع إلى التهاون والاتفاق أحيانا؟

المطلب الأول: اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية (كامب ديفيد، وادي عربة):

أولا_ كامب ديفيد: بعد حرب ١٩٧٣ حدثت بعض التحولات الدولية والإقليمية والداخلية أدت إلى إحداث تحولا في نمط العلاقات المصرية الإسرائيلية، نتج عنها توقيع اتفاقية سلام وتبادل العلاقات الدبلوماسية مع الجانب الإسرائيلي مقابل الانسحاب من الأراضي المصرية، وبالتالي فقد كانت هذه الحرب بمثابة المحفز الأكبر للبدء بمفاوضات السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٧. فنتيجة الخسائر الكبيرة التي لحقت بالدول العربية من جراء الحروب المتكررة مع الجانب الإسرائيلي والتي كان ميزان القوة يميل في كل منها لصالح الجانب الصهيوني، وأيضا الدعم الدولي الكبير والمباشر له وبالأخص الدعم الأمريكي والذي حرص على خلق واقع حال جديد لنمط العلاقات العربية الإسرائيلية في تلك الفترة، وأيضا الأوضاع الداخلية على المستوى المصري، إذ كان صانع القرار بحاجة إلى ايجاد هدوء وتسوية على المستوى الخارجي من أجل التفرغ لإصلاح الأوضاع الداخلية المضطربة سياسيا واقتصاديا، فضلا عن تحول الرؤية الاستراتيجية لصانع القرار المصري حول (السلام كخيار استراتيجي) لتحقيق الاستقرار وتجنب المزيد من النزاعات، وعدم الاعتماد على القوة العسكرية لتدعيم الموقف التفاوضي الأقليمي لمصر، والغاء المعاهدة المصرية السوفيتية والتي مثلت بداية لعلاقات أوثق مع الجانب الأمريكي، وغيرها من الأسباب والعوامل التي أدت في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية (كامب ديفد) بين مصر و اسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٨، والتي مثلت الخطوة الأولى لاتفاقيات السلام والتطبيع مع الجانب الصهيوني في المنطقة

العربية[١].

ولعل من أهم نتائج الاتفاقية انها فتحت الباب لوجود الشرعية السياسية والقانونية لوجود الكيان الصهيوني والاعتراف بحق (اسرائيل) بالوجود، وظهور مفهوم التطبيع والذي يعني «إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وأكاديمية طبيعية بين الدول العربية واسرائيل قبل تحقيق السلام العادل والشامل»[٢].

أما بالنسبة للموقف العربي من الاتفاقية فتمثل برفض الاتفاقية بالإجماع، وإدانتها والدعوة من قبل العراق لجميع الدول العربية بعقد قمة عربية طارئة بخصوصها بدون حضور الرئيس المصري، وتم عقد القمة العربية في بغداد أواخر عام ١٩٧٨ واتخذت خلالها مجموعة من القرارات التي عبرت عن الرفض العربي لسياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، لعل أهمها[٣]:

١- فصل دولة مصر من الجامعة العربية وعزلها سياسيا واقتصاديا.
٢- دعم عرب فلسطين تحت الاحتلال، وتقديم المساعدات المالية لدول المواجهة.
٣- إقامة جهة سياسية موحدة تعمل على إحباط مباحثات كامب ديفد.

وتبعا لذلك، تعد اتفاقية (كامب ديفد) بمثابة المؤشر الواضح على الانقسام العربي في مواجهة الجانب الإسرائيلي والذي أدى إلى تغوّلها وتزايد قوتها ونفوذها اقليميا، مقابل تراجع الدور العربي في الصراع، وأيضا الباب الذي فتح الطريق لكافة اتفاقيات ومبادرات ومعاهدات السلام والتطبيع لاحقا بين اسرائيل والدول العربية.

تعد اتفاقية (كامب ديفد) بمثابة المؤشر الواضح على الانقسام العربي في مواجهة الجانب الإسرائيلي والذي أدى إلى تغوّلها وتزايد قوتها ونفوذها اقليميا

ثانيا_ معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (وادي عربة): نتيجة العديد من العوامل والدوافع الداخلية والتي تتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي عانى منها الأردن بعد عام ١٩٩١، نتيجة موقفه من الغزو العراقي للكويت وحالة العزلة السياسية والتوتر في العلاقات مع أغلب الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت لها نتائج وتداعيات سلبية على الأردن في أكثر من قطاع، فضلا عن متغيرات البيئة

(1) ()Shibley Telhami, THE CAMP DAVID ACCORDS: A CASE OF INTERNATIONAL BARGAINING, University of Maryland, Department of Government and Politics, p p 4-6. Seen on: 24/10/2024. On;
https://www.files.ethz.ch/isn/6847/doc_6849_290_en.pdf

(٢) جمانة جرادات، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٣) محمد عيد العزيز ربيع، الوجه الأخر للهزيمة العربية،)رياض الريس للكتب والنشر، لندن: ١٩٨٧(، ص ص ٦٦-٦٧.

الخارجية؛ منها ما يتعلق بمستوى النظام الدولي والمتمثل باختفاء الاتحاد السوفيتي الحليف الاستراتيجي الرئيس للدول العربية، وحالة فراغ القوة على المستوى العالمي التي نتج عنها انعدام هامش المناورة في العلاقات الدولية، وخضوع المنطقة إلى سياسات الولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحد آنذاك، والتي تتبنى فكرة الدفاع المطلق عن دولة (اسرائيل)، وتدفع بجميع الأطراف الدولية والإقليمية لإقامة علاقات طبيعية معها، هذا فضلا عن بروز الصين كدولة كبرى تسعى إلى جذب الاستثمارات من الغرب إلى جانب توجهها مع العديد من الدول الأوربية إلى إقامة علاقات تعاونية مع الجانب الإسرائيلي، فضلا عن ظهور توجهات عربية تتميز بمستوى أقل من حيث الحدّة في موقفها من الجانب الصهيوني[١].

وبالتالي توجهت الأردن كثاني دولة عربية من دول المواجهة مع الكيان الصهيوني إلى عقد معاهدة سلام وتبادل العلاقات الدبلوماسية معه، وتم ذلك بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٦ في مدينة (وادي عربة) في المنطقة الحدودية مع الجانب اسرائيل، وتم الاتفاق فيها على مجموعة من المواد والنقاط الرئيسة أهمها[٢]:

١- إقامة السلام، والذي يعد قائما بين الجانبين اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق تصديق المعاهدة.

٢- الاعتراف متبادل، ويتضمن اعتراف الأردن بإسرائيل كدولة ذات سيادة، وفي المقابل اعترفت إسرائيل بالأردن كدولة ذات سيادة، واحترام الاستقلال السياسي لكل منهما.

٣- الحدود، تم تحديد الحدود بين البلدين وتعديل بعض الحدود في منطقة وادي عربة، كما تم ترسيم الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل بشكل رسمي.

٤- التعاون الأمني، وبموجبه تم الاتفاق على العمل بشكل مشترك من أجل توفير الأمن والحماية لكل منهما والامتناع عن المشاركة بأي اعمال عدائية موجه للأخر، والسماح بإقامة قواعد عسكرية في حال وجود أي أعمال ممكن أن تخل بسلامة الطرف الأخر.

٥- حقوق المياه، وتم الاتفاق على حل مشاكل المياه بين البدلين وايجاد تسوية دائمة لهذا الملف، مع تخصيص كميات من مياه نهر الأردن والبحر الأحمر لصالح الأردن.

٦- التعاون الاقتصادي، تم فتح المجال أمام التعاون الاقتصادي والترويج له في مختلف

(١) باسل محمد عبد الراشد، معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية لعام ١٩٩٤: دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير،)جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية: كانون الثاني ٢٠١٨(، ص ٢٧.

(٢) معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية عمان ١٩٩٤/١٠/١٧، وثاق معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٥، العدد ٢٠،) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: خريف ١٩٩٤(، ص ص ١ – ٧.

المجالات مثل التجارة، والاستثمار، والطاقة، وليس بينهما فقط انما أيضا ضمن الإطار الاقليمي للتعاون الاقتصادي.

٧- الأماكن المقدسة، أقرت الاتفاقية بأن تحترم اسرائيل الدور الأردني في ادارة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

٨- فضلا عن التبادل الدبلوماسي والعمل على حل مشكلة اللاجئين، ومكافحة الجريمة والمخدرات... وغيرها من المواد التي تضمنتها الاتفاقية.

وتبعا لذلك فإن مستوى بنود الاتفاقية التي وقعّت بين الجانبين تعبر عن توثيقا للعلاقات وعلى أعلى المستويات وبمختلف المجالات فيما بينهما، وهو ما يدل على أن الرغبة الاردنية في إقامة علاقات طبيعية مع الجانب الصهيوني هي أكثر من مجرد عقد اتفاقية من أجل الانخراط في التفاعلات الاقليمية والدولية السائدة ومعاجلة تبعات حالة العزلة التي فرضت عليها بعد عام ١٩٩١، وإنها تعبر عن واقع حال الرؤية العربية التي كانت سائدة على مستوى النظم السياسية الحاكمة للجانب الاسرائيلي، فقد كان الموقف العربي من الاتفاقية مركبّا، وانقسم بين الرفض الشعبي والتفاوت في المواقف الرسمية بين تيار معتدل رأى بأن الاتفاقية تمثل خطوة لتعزيز السلام في المنطقة ولذلك دعم موقف الاردن فيها، وأخر متشدد يرى بأن الاتفاقية تتناقض مع المبادئ العربية والقومية التي تدعو إلى حقوق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وعاصمتها القدس وترفض أي حل مع الجانب الاسرائيلي ما لم يكون حلا شاملا للقضية الفلسطينية. بمعنى أن مستوى الرفض العربي لم يعد على نفس الحدّة، وفكرة تقبل والاعتراف بـ (اسرائيل) لم تعد كما كانت عليه الحال بالمقارنة مع الموقف من اتفاقية (كامب ديفد) التي أشرنا لها في النقطة السابقة، بل على العكس فقد تحسنت علاقات الاردن مع العديد من الدول العربية وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي بعد عقد الاتفاقية، وتوترت مع كل من سوريا والعراق في حينها[١]. الأمر الذي مهد وسهل لعقد العديد من المؤتمرات واللقاءات ومن ثم الاتفاقيات بين بعض الدول العربية واسرائيل لاقحا، ومنحها الشرعية العربية للوجود على الاراضي المحتلة.

(١) باسل محمد عبد الراشد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

المطلب الثاني: مرحلة الاتفاقيات الابراهيمية:

تعرف الاتفاقيات الابراهيمية بانها سلسلة الاتفاقيات حول العلاقات الدبلوماسية التي تم عقدها بين الجانب الإسرائيلي وبين بعض الدول العربية برعاية أمريكية عام ٢٠٢٠، وكان الهدف منها تطبيع العلاقات بين الجانبين وخلق بيئة ايجابية للتعاون بين جميع الأطراف في مختلف المجالات بدءاً من التجارة والثقافة وصولا للجوانب الأمنية والعسكرية. والسؤال هنا هو: لماذا أصبحت (اسرائيل) بمثابة الباب الذي تطرقه كل الدول العربية لتحقيق مصالحها؟

أولا_ اتفاق (إبراهام) بين اسرائيل والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين (العلاقات الخليجية الإسرائيلية): بالرغم من الانتقادات والعقوبات التي وجهت بشكل كبير لدولة مصر على إثر توقيعها لاتفاقية السلام مع (اسرائيل) كما ذكرنا في النقطة السابقة، وبعض ردود الأفعال السلبية وبدرجة اقل بالنسبة للأردن بعد توقيع اتفاقية وادي عربة، مع انهما دولتا مواجهة خاضتا حروبا وصراعا مسلحا ممتدا لعقود طويلة مع الجانب الإسرائيلي كبدهما خسائرا مادية ومعنوية كبيرة، إلا أن ذلك لم يكن مبررا يعفيهما من المسؤولية الأخلاقية والقومية تجاه القضية الفلسطينية أمام شعبيهما وأمام الرأي العام العربي والإسلامي، وبالتالي فقد دفعت كل من البلدين ثمنا معنويا وماديا نتيجة الإقدام على السلوك المنفرد في التفاعل مع الجانب الإسرائيلي، فضلا عن كونهما فتحتا الباب واسعا كما أشرنا لكافة التفاعلات وسياسات التطبيع بين العرب واسرائيل. إلا أن الأمر لم يكن كذلك من حيث التفاعل وردود الأفعال بعد إقدام دولا عربية أخرى على القيام بعمليات تطبيع وتبادل العلاقات بمختلف المستويات مع الجانب الإسرائيلي فيما عرف باتفاقات (ابراهام) أو الاتفاقيات الابراهيمية عام ٢٠٢٠.

جاءت السياسة الإماراتية البحرينية في ظل سياسات عربية متقاربة بشكل كبير مع السياسات والمصالح الإسرائيلية في المنطقة، بعدما بدأت اغلب الدول العربية بتخفيف لهجتها ضد اسرائيل

ففي ١٥أيلول ٢٠٢٠ استقبل الرئيس الامريكي آنذاك (دونالد ترامب) كلا من وزير الخارجية الاماراتي (عبد الله بن زايد) والبحريني (عبد اللطيف الزياني) ورئيس الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتنياهو) للتوقيع على اتفاقيات التطبيع التي وصفها بالتاريخية بين هذه الدول، واعتبارها خطوة اولى نحو تطبيع أوسع مع باقي الدول العربية[1]. وقد جاءت السياسة الإماراتية البحرينية في ظل سياسات عربية متقاربة بشكل كبير مع السياسات والمصالح الإسرائيلية

(١) ديفد ماكوفسكي، كيف تتطلع «اتفاقات إبراهام» الى السير الى الأمام وليس الى الوراء، مجلة اضاءات عالمية مترجمة، العدد ١٢،)مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد:٢٠٢٠(، ص ١٤٤.

في المنطقة، بعدما بدأت اغلب الدول العربية بتخفيف لهجتها ضد اسرائيل، وبدأت بفتح قنوات الاتصال مع الجانب الصهيوني بأشكال سرية وعلانية؛ فقد زار رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) في تشرين الاول ٢٠١٨، سلطنة عمان والتقى السلطان قابوس، وأيضا التقى مع (عبد الفتاح البرهان) رئيس مجلس السيادة السوداني في شباط ٢٠٢٠، من اجل التهيئة لإتمام اجراءات التطبيع بين الجانبين، هذا فضلا عن اشارات التقارب بين المملكة العربية السعودية واسرائيل من خلال اللقاءات المفتوحة على هامش المؤتمرات الدولية، وإقامة علاقات تجارية مع شركات اسرائيلية، وفتح المجال الجوي السعودي أمام الطائرات التجارية من وإلى (إسرائيل)، فضلا عن معلومات حول تعاون استخباري بين الجانبين وغيرها من مظاهر التقارب. وبالتالي فقد انتقلت كل من الإمارات والبحرين إلى خطوات ابعد من المبادرات العربية السابقة للسلام والتقارب الحذر من بعض الدول، إلى خطوة صريحة وجريئة تعترف بـ (اسرائيل) وتقييم معها العلاقات الطبيعية في مختلف المجالات، بدون النص على ما جاء في القرارات السابقة (٢٤٢) و (٣٣٨) التي تنص على حدود عام (١٩٦٧)، أو التطرق لمشاكل اللاجئين والقدس[١].

إذ فتح توقيع الاتفاقية الباب واسعا إلى توقيع اتفاقيات متعددة مع الجانب الإماراتي تحديدا في مختلف القطاعات التجارية والسياحية والاستثمارية والطاقة والتكنولوجيا وغيرها، هذا فضلا عن الهدف الأسمى الذي يسعى الكيان الصهيوني إلى تحقيقه عن طريق التسويق لمفهوم (الديانة الإبراهيمية) والذي يهدف من خلاله إلى الاندماج دينيا وثقافيا وعقائديا في محيطه العربي، من خلال مبدأ (وحدة الأديان)، وقد سهّلت الامارات لهذا الهدف من خلال تبني مشروع تأسيس (بيت العائلة الابراهيمية) والذي يضم مسجدا وكنيس وكنيسة، في صرحٍ موحدٍ ليشكل «للمرة الأولى مجتمعا مشتركا تتعزز فيه ممارسات تبادل الحوار والأفكار بين أتباع الديانات»[٢].

ورغم طرح الإمارات بان الاتفاق يهدف إلى إنقاذ الأراضي الفلسطينية المتبقية من الضم للكيان الصهيوني، إلا أن الواقع يشر إلى أن ضم الأراضي تم تعليقه ولم يتوقف، وأكد على ذلك صراحةً رئيس الوزراء الإسرائيلي بالقول أن المقصود هو (تعليق الضم وليس وقفه نهائيا)، وايضا لم يتطرق الاتفاق نهائيا إلى أهم القضايا العالقة في القضية الفلسطينية والتي تعرف

(١) محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الاماراتي/ البحريني مع اسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، تقارير، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠ ايلول/ سبتمبر: ٢٠٢٠)، ص ٢.

(٢) للمزيد عن التوظيف السياسي الاماراتي للدين أنظر: الامارات والديانة الابراهيمية: تسامح ديني أم هيمنة باسم الدين، تقدير موقف، (المركز الخليجي للتفكير: ديسمبر ٢٠٢١)، ص ١٧.

بقضايا الحل النهائي وهي: القدس، مشكلة اللاجئين وحق العودة وقضية المستوطنات، ولم يتطرق الإعلان النهائي للاتفاق عن أي التزامات اسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية وفقا للمرجعيات العربية المتفق عليها[١].

وحسب رأي الباحث فإن الهدف الإماراتي من عميلة التطبيع مع الكيان الصهيوني هو أوسع من مجرد التفاعل الثنائي بين الطرفين، ويرمي إلى خلق بيئة نفسية وثقافية واجتماعية تتقبل وتشجع التقارب والتطبيع والاندماج التام مع الجانب الإسرائيلي. ويتضح ذلك جليّا من خلال المبالغة في مظاهر التطبيع مع الجانب الإسرائيلي والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف سياسية، وأن تكون طرفا فاعلا ومؤثرا في المنطقة على المدى البعيد من خلال استغلال القدرات المالية التي تمتلكها للترويج لمبدأ التعايش المشترك باعتبارها الراعي الرئيس له، والحصول على الدعم الدولي عبر الاستفادة من دعم اللوبي الصهيوني العالمي لها في المحافل الدولية.

الهدف الإماراتي من عميلة التطبيع مع الكيان الصهيوني هو أوسع من مجرد التفاعل الثنائي بين الطرفين، ويرمي إلى خلق بيئة نفسية وثقافية واجتماعية تتقبل وتشجع التقارب والتطبيع والاندماج التام مع الجانب الإسرائيلي

هذا فضلا عن الهدف الاقتصادي، فعلى الرغم من إن الإمارات دولة نفطية غنية، إلا أن التخلي عن الطابع الريعي وتحرير الاقتصاد الإماراتي من الاعتماد على النفط بشكل مطلق، يتطلب ايجاد مصادر بديلة لدعم الاقتصاد من أجل الاستمرار في النهضة الاقتصادية، وبما أنها لا تمتلك القدرات والخبرات الكافية لتحقيق مظاهر تنموية حقيقية، فهي تسعى إلى الاستفادة من الجانب الإسرائيلي وحلفائه في مجالات الأمن والفضاء والطاقة والسياحة، واكتساب معارف إضافية في مجالات الإنترنت والابتكارات المتطورة التي تحتكرها الدول المتقدمة، فضلا عن السعي لإنشاء مشاريع استراتيجية تكون طرفا فيها، كمشروع النقل والربط السككي من ميناء حيفا على البحر المتوسط إلى الإمارات والذي يمكن أن يحقق تطورا في خطوط النقل والتجارة العالمية ويعزز من دور الإمارات كمركز استراتيجي في المنطقة[٢].

ثانيا_ التطبيع السوداني الإسرائيلي: خلال الفترة من عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠١٩، تميزت العلاقات الإسرائيلية السودانية في ظل نظام الرئيس السوداني (عمر البشير) بالتوتر واتخاذ السودان موقفا معارضا من عمليات التطبيع، ومنحازا إلى المواقف العربية والإسلامية من

(١) مكرم المسعدي، المعلن والمخفي من اتفاقات ابراهام، ورقات تحليلية، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة:٨ اكتوبر/ تشرين اول ٢٠٢٠)، ص ٥.

(٢) جاسم يونس الحريري، التطبيع الاماراتي الاسرائيلي: الاهداف- المخاطر- المستقبل، (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد: ١٠ تموز ٢٠٢٣)،ص ١١.

القضية الفلسطينية، ولكن فيما بعد حدثت تحولات سياسية واجتماعية داخلية أدت إلى حدوث تحول في نمط العلاقات مع (إسرائيل) بعد الاطاحة بالبشير ودخول السودان حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، أدت إلى انتهاج سياسة التطبيع مع الجانب الاسرائيلي من أجل الحصول على مكاسب سياسية وتحسين صورة السودان على المستوى الدولي. وبالتالي فقد وافقت السودان وبرعاية أمريكية على تطبيع العلاقات مع (اسرائيل) في ٢٣ تشرين الاول ٢٠٢٠، أي بعد شهرا واحدا من الاتفاق بين دولتي الامارات والبحرين مع اسرائيل في ١٥ أيلول، والتي جرت بشكل متلاحق ومتسارع وأحدثت انقلابا على المبادئ العربية بخصوص القضية الفلسطينية والمعايير العامة للصراع مع الكيان الصهيوني، ومخالفاً لقرارات الجامعة العربية والقمم العربية المتفق عليها بخصوص القضية الفلسطينية، ومبدأ التوصل لحل عادل لقضايا الحل النهائي وغيرها من الثوابت التي طالما حددت المواقف العربية والاسلامية من القضية[١].

ولعل أهم الأسباب التي دعت السودان للجوء إلى قرار التطبيع هي التحديات التي تواجه الدولة في المرحلة الانتقالية التي يمر فيها، والخلاف بين المدنيين والعسكريين، وعدم قدرة أي من أطراف الصراع الداخلي في السودان من حسم الأمور لصالحه وتحقيق الاستقرار، وتردد القوى الإقليمية في التدخل ودعم احد الأطراف، فضلا عن سوء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل من التطبيع مع اسرائيل بمثابة المدخل لتطوير العلاقات مع الجانب الأمريكي، وتحسين العلاقة مع اللوبي الصهيوني المعادي للسودان بغرض رفع العقوبات عنها، وحل مشكلة الديون والعودة إلى منظومة الاقتصاد العالمي[٢]. وبالفعل باشرت الولايات المتحدة حسب تصريح وزير الخارجية الأسبق (مايك بومبيو) مباشرة بإجراءات رفع السودان من القائمة السوداء، وربطها بتحقيق السلام الدائم مع اسرائيل، فضلا عن تسوية مسألة الديون لضحايا السفارتين الأمريكية في كينيا وتنزانيا، والهجوم على المدمرة (كول) عام ٢٠٠٠[٣].

وبالتالي، فإن دخول (إسرائيل) إلى السودان يمكّنها من التحكم في الدول المجاورة والتأثير على بعض الملفات المهمة كملف المياه بين مصر والسودان واثيوبيا، وممكن أن يوفر لها

(١) صباح مهدي عبد الله، التطبيع مع السودان «رؤية اسرائيلية»، دراسات دولية، العدد ٨٩، العدد ٩٠، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد: ٢٠٢٢)، ص ٢٢٣.

(٢) التطبيع السوداني - الاسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي (١٢١)، (مركز الزيتونة للدراسات والبحوث والاستشارات، بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠)،ص ٦.

(٣) وديع عواودة، اسرائيل والسودان.. من المداولات والصفقات السرية الى العلاقات العلنية، العدد ٨٠، (المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية: ٤ فبراير ٢٠٢١)، ص ٤٧.

القدرة أيضا على الدخول في مناطق كانت معادية لها ومن ثم تطبيع العلاقات معها مثل دول تشاد، مالي، والنيجر[١]، وكل ذلك يصب في مصلحتها ويدعم موقفها الإقليمي والدولي.

ثالثا_ العلاقات المغربية - الإسرائيلية: بعد دول الإمارات والبحرين والسودان وافقت المملكة المغربية في ١٠ كانون الاول ٢٠٢٠، على التطبيع مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية مقابل اعتراف الأخيرة بسيادة المغرب على كامل إقليم الصحراء الغربية، ودعم مقترح الحكم الذاتي التي تقدمت به المغرب باعتباره الحل الوحيد للنزاع حول جهة الصحراء الغربية، فضلا تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المغرب وبالأخص في إقليم الصحراء، وفتح قنصلية أمريكية فيها كدلالة على جديّة الجانب الأمريكي لسيادة المغرب عليها، وتعزيز الفرص الاقتصادية والاستثمارية فيها[٢].

وبالتالي فقد ادركت دولة المغرب بان اسرائيل هي المفتاح الوحيد للحصول على الدعم الأمريكي لحل قضية الصحراء، وإن السيادة المطلقة على الصحراء تأتي من خلال اسرائيل، وفي واقع الأمر فإن ما شجع المغرب على الإقدام على هذا السلوك هو تراجع مكانة القضية الفلسطينية على أجندة اهتمامات النظم السياسية العربية، وأيضا تراجعها في مجالات اهتمام المجتمعات العربية حسب وجه النظر المغربية، فضلا عن إقدام دول الإمارات والبحرين والسودان على التطبيع مع الجانب الإسرائيلي، وهو ما رفع الحرج عن المغرب وجعلها تقدم على التطبيع بشكل علني بعد أن كانت التفاعلات تجري بشكل غير مباشر عن طريق بعض رجال الأعمال وفي قطاعات التجارة والأمن والاستخبارات، لتصبح علاقات علنية طبيعية مباشرة وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها[٣].

وقد كان لاتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل تداعيات اقليمية مهمة لعل أبرزها فيما يخص العلاقات المغربية الجزائرية التي تعاني من اضطرابات متكررة في أكثر من مجال، إذ تصاعدت حدة الحملات العدائية بين البلدين وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، فقد قامت المغرب بحملات تصعيدية ضد الجزائر أدت إلى تنامي حدة الخلافات بين الطرفين، أقدمت الجزائر بعدها على قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في ٢٤ اغسطس/ آب

(١) صباح مهدي عبد الله، (مصدر سبق ذكره)، ص ٢٤٩.

(٢) جمال زحالقة، تطبيع العلاقات بين المغرب واسرائيل، قضايا اسرائيلية، العدد ٨١،(المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية: ٢٠ مايو ٢٠٢١)، ص ٣٤.

(٣) نبيل زكاوي، ملامح العلاقات المغربية الاسرائيلية في سياق التطبيع: اصدقاء ام حلفاء، ورقة تحليلية، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: ٩ مارس/ أذار ٢٠٢٢)، ص ٧.

٢٠٢١، بناءً على القرار المتخذ من قبل (المجلس الأعلى للأمن) في الجزائر[١]. وقد جاء الموقف الجزائري بناءً على الموقف من مشكلة الصحراء الغربية وليس من التطبيع بين المغرب واسرائيل، وهو ما يدل على تراجع مكانة القضية الفلسطينية مقابل الاهتمام بالقضايا الفرعية الخاصة بالدول العربية.

وتبعا لما تقدم، نجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل العنصر المشترك في جميع الاتفاقيات التي تمت بين الأطراف العربية و(إسرائيل)، والذي قاد إلى نجاح الجانب الإسرائيلي في تكريس فكرة أن الحل لجميع المشاكل التي تعاني منها الدول العربية على اختلافها واختلاف مستوياتها يكون من خلال (التطبيع مع اسرائيل)، الأمر الذي انعكس على واقع حال العلاقات العربية الإسرائيلية والتي كانت تتصف بالرفض المطلق والتشدد تجاهها، مقابل التهاون والاتفاق والتطبيع حاليا، وهو ما يبرز من خلال الاطلاع على المواقف العربية من عمليات التطبيع التي جرت بدءاً من مصر وصولا للمغرب، من الرفض الجماعي والمقاطعة والعزل، إلى التفاوت في المواقف بين التأييد والرفض والحياد، وهو ما أثر في توازن القوى الإقليمي لصالح الجانب الإسرائيلي؛ فقد ادى مستوى التقارب بين بعض الدول العربية وإسرائيل إلى إطلاق يدها في تحديد التوجهات والأهداف والآليات اللازمة لتحقيقها في تعاملها مع الدول والجماعات التي تتعارض مع سياساتها في المنطقة، وعدم المبالاة بردود الأفعال والنتائج والتبعات المتوقعة منها، ولعل التصعيد الإسرائيلي تجاه قطاع غزة ولبنان بعد أحداث ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣ خير دليل على ذلك.

وحسب رأي الباحث فان العلاقات العربية الإسرائيلية هي تجسيدا عمليا لنظرية اللعبة في العلاقات الدولية، وتحديدا (اللعبة الصفرية)؛ فما يحققه طرفا يكون بالضرورة على حساب ومصلحة الطرف الأخر، وبالتالي فإن عمليات التطبيع والاتفاقيات والتقارب والعلاقات غير المباشرة التي جرت وتجري مع الجانب الإسرائيلي، تمثل مكسبا استراتيجيا مهما لإسرائيل كونها زادت من رصيدها السياسي في المنطقة وقلصت من حجم جبهة الرفض للمشروع الصهيوني الذي كان قائما منذ الإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وما تبعها من حروب ومواجهات وصراعا ممتدا، وجاءت على حساب القضية الفلسطينية بعد خروج العديد من الدول الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني وانضمامها للجهة المقابلة بشكل صريح، أو حتى الوقوف على الحياد. وهو ما انعكس على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي وبروز دور

(١) ناصر بوعلام، التطبيع المغربي الاسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الاقليمية في المنطقة المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد ٩، العدد ١، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: ٢٠٢٢)،ص ٤١.

لفاعلين رئيسيين من غير الدول في المواجهة، فضلا عن تغيير سلوك الجانب الإسرائيلي في التعامل مع تطورات القضية الفلسطينية واطراف المواجهة بدون المبالاة لردود فعل الجانب العربي بعدما خرجت أغلب دوله من اللعبة. ولعل في المواقف العربية والإسلامية من الأحداث في غزة ولبنان بعد عملية (طوفان الأقصى) في ٧ اكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، مؤشرا واضحا على التحوّل الذي حدث في طبيعة القضية الفلسطينية من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، ومن ثم إلى صراع ثنائي ومنفرد، يتحمل مسؤوليته وادارته وتبعاته بشكل مباشر فاعلون من دون الدول فضلا عن دول غير عربية.

فعلى الرغم من الخسائر الكبيرة وغير المسبوقة في الأرواح والبنى التحتية التي لحقت بقطاع غزة ولبنان نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تحظى بتأييد ودعم دولي مطلق، وبدون المراعاة لمبادئ القانون الدولي أو للمواثيق الدولية التي تؤكد على ضرورة حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان في الحروب والعمليات العسكرية، بل ودعمها أحيانا حتى في استهداف المدنيين بشكل صريح كما جاء على لسان وزيرة الخارجية الألمانية التي أكدت على حق إسرائيل في استهداف المدنيين لحماية نفسها وأكدت بأن «أمن إسرائيل هو جزء أساس من أمن ووجود المانيا... وحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها هو مسؤوليتنا أيضا»[1]، هذا فضلا عن التصريحات الأمريكية والبريطانية والفرنسية وغيرها من القوى الكبرى التي أكدت على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي المطلق.

يتميز الموقف العربي من الأحداث في غزة ولبنان بالضعف الشديد والتشتت، فضلا عن الازدواجية في التفاعل مع كل حالة على حدة

مقابل الموقف العربي المشتت والضعيف من الأحداث التي تشهدها الدولتان، فبشكل عام يتميز الموقف العربي من الأحداث في غزة ولبنان بالضعف الشديد والتشتت، فضلا عن الازدواجية في التفاعل مع كل حالة على حدة؛ بمعنى أن حجم التعاطف والاهتمام سياسيا وإعلاميا وإنسانيا الذي لاقاه قطاع غزة في بداية الأزمة كان أكثر منه بالنسبة للموقف من لبنان.،وحتى في قطاع غزة فإن بيان وزراء الخارجية العرب في ١١ تشرين الاول ٢٠٢٣، قد حمّل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مسؤولية تطورات الأحداث في غزة بشكل متساوٍ، ولعل تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية بشكل مشترك مع الجانب الإسرائيلي يمثل مؤشرا مهما على واقع حال القوى العربية الفاعلة والموقف العربي من الكيان الصهيوني الذي يتميز بالضعف

(١) صدمة وذهول بالمنصات عقب تصريحات وزيرة الخارجية الألمانية حول جرائم إسرائيل في غزة، موقع الجزيرة، شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/١. متاح على الرابط التالي:
https//:www.aljazeera.net/programs/networks/16/10/2024/

والتقارب، فتاريخيا لم تكن الدول العربية تحمل الجانب الفلسطيني أي مسؤولية عن مواجهة سياسات الكيان التوسعية، ورغم ضعفها إلا أنها كانت تساعد الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال بشكل مستمر، وتسعى لحشد المواقف الدولية لتهدئة الأوضاع على الساحة الفلسطينية[١].

ولكن الواقع قد اختلف فيما يخص التفاعل العربي مع تطورات الأوضاع في غزة ولبنان، إذ باتت المواجهة بين العرب واسرائيل في كل منها خارج نطاق سيطرة الحكومات العربية، وتصدر المشهد في كل من الحالتين فاعلون من غير الدول (حماس، حزب الله) فضلا عن أن الدور الرئيس في إدارة المواجهة اصبح في يد (جمهورية ايران الاسلامية) باعتبارها الداعم الرئيس لجماعات الممانعة أو الرفض أو المقاومة التي تتصدر المشهد في ادارة مجريات الصراع مع الجانب الاسرائيلي حاليا؛ فلا القيادة الشرعية الفلسطينية هي التي تدير الأمور في قطاع غزة، ولا القوات العسكرية اللبنانية في لبنان، ولا يوجد أي دور للقيادات السياسية في كل من البلدين، أو حتى لغيرها من القيادات العربية في إدارة والتأثير على مجريات الأمور فيها.

فقد اكتفت الدول العربية في غزة بإدانة واستنكار العمليات العسكرية فيها، وركزت على موضوع التهجير القسري لسكان غزة والحرص على عدم خلق أزمة لاجئين جديدة في فلسطين، واكتفت بعض الدول بتقديم مساعدات طبية عاجلة لقطاع غزة ودعوة الولايات المتحدة والدول الكبرى للضغط على إسرائيل وإنهاء القتال[٢]. أما في لبنان فقد أدان وزراء الخارجية العرب الأوضاع في لبنان في لقاء على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة (٧٩) في نيويورك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، وأكدوا على الدعم الكامل للبنان وحملوا الجانب الإسرائيلي مسؤولية التصعيد، والحرص على عدم تحول الأوضاع إلى حرب اقليمية شاملة، بما يهدد أمن المنطقة بالكامل[٣].

وتبعا لذلك فإن الموقف العربي من الأحداث في غزة ولبنان لم يكن على مستوى الحدث والخسائر التي لحق بالدولتين؛ إذ وصل عدد الضحايا من المدنيين في غزة الى (٤٣٣٤٧) شهيد،

(١) اركان ابراهيم عدوان، دور جامعة الدول العربية في مواجهة الازمات العربية بعد عام ٢٠١١، قضايا سياسية، العدد ٧٧،(جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية: حزيران ٢٠٢٤)، ص ١٠١.

(٢) محمد عودة، اعادة انتاج النكبة في غزة، مجلة سياسات، العدد ٥٨، (معهد السياسات العامة، رام الله: أيار ٢٠٢٤)،ص ١٦.

(٣) بيان عاجل لوزراء الخارجية العرب بشأن لبنان، موقع روسيا اليوم، شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/٤. متاح على الرابط التالي:

https//:arabic.rt.com/middle_east1603544/

و(١٠٢٢٦١) جريح[١]. أما على الجانب اللبناني فقد بلغ عدد الشهداء (٢٧٢٩) فضلا عن (١٢١٧٢) جريحا[٢]، لحد تاريخ إعداد هذه الدراسة، والعدد في تزايدٍ مستمرٍ. وبالمقابل لم تبادر أي دولة عربية على القيام بأي اجراء ممكن أي يمثل اختراقا مؤثرا في مجريات الأحداث في أي من البدلين، كاستخدام القدرات العسكرية والاقتصادية أو التهديد بها فقط تعبيرا عن موقف حقيقي من الأحداث، أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو التهديد بها، والغاء أو تعليق الاتفاقيات بالنسبة للدول العربية التي عقدت اتفاقيات تطبيع مع الجانب الإسرائيلي، سوى في مواقف بعض الدول العربية التي انحازت إلى جانب الشعبين الفلسطيني واللبناني، بل وحتى في الموقف السوري والتي تمثل احدى أهم دول المواجهة فلم يكن بالمستوى المطلوب، رغم الاعتداءات الإسرائيلية والقصف المتواصل على أهداف متنوعة داخل الاراضي السورية[٣]. الأمر الذي أدى إلى انحسار المواجهة بشكل مباشر ورئيس بين حركات المقاومة في غزة ولبنان، ودولة ايران التي دخلت إلى المواجهة العسكرية المباشرة مع الجانب الصهيوني نتيجة موقفها من الأحداث منذ اندلاعها. الأمر الذي أطلق يد الجانب الإسرائيلي مستفيدا من التفوق العسكري والدعم الدولي والضعف العربي لتحديد مسار الأمور.

(١) اليوم ٤٠٠ للحرب.. ارتفاع عدد القتلى في غزة إلى ٤٣٣٧٤ قتيلا، سكاي نيوز عربية، ٤ نوفمبر ٢٠٢٤ - ١٥:٢٢ بتوقيت أبوظبي. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/٤. متاح على الرابط التالي:
https//:www.skynewsarabia.com/middle-east1752544/

(٢) ارتفاع حصيلة ضحايا العدوان الإسرائيلي على لبنان وتفاقم أزمة النزوح، موقع الجزيرة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٣٠. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/٤. متاح على الرابط التالي:
https//:www.aljazeera.net/news%/30/10/2024/D984%%D8%A8%D986%%D8%A7%D985-86%

(٣) إسرائيل تعلن قصف طرق وجسور لنقل الأسلحة من سوريا إلى حزب الله، موقع الجزيرة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٤. متاح على الرابط التالي:
https//:www.aljazeera.net/news%/14/11/2024/D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D98%A%D9-84%

الخاتمة:

من خلال تتبع أهم المفاصل التاريخية والراهنة في الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أن نستنتج بعض النقاط الرئيسة الآتية:

١_ ان هناك تدرجا في المواقف العربية من الكيان الصهيوني من رفضا تاما وحربا عربية شاملة عام ١٩٤٨، إلى حروبا بينية وصراعات ثنائية يتحمل إدارتها وتبعاتها الأطراف الرئيسة المنخرطة فيها فقط، ومن ثم اتفاقيات سلام منفردة ومرفوضة عربيا، إلى عمليات تطبيع وتبادل للعلاقات على أكثر من مستوى. ولعل السبب في ذلك هو الضعف والتفكك والاختراق لبعض النظم السياسية العربية وتبرير ها لسياساتها تجاه الكيان الصهيوني أمام الرأي العام على انها تحقق المصلحة القومية للدولة.

٢_ وأيضا نجد أن ميزان القوة والفائدة يصب في مصلحة الجانب الصهيوني على حساب العرب؛ فحجم الخسائر التي لحقت بالجانب الفلسطيني والعربي مقابل التقدم والتصاعد في قدرات الجانب الصهيوني نتيجة الدعم الدولي كله في صالح الأخير، بل وحتى عمليات التطبيع الأخيرة التي جرت بين بعض الدول العربية و(إسرائيل) لم تلاقي ذلك المستوى من الرفض العربي والإسلامي الذي لاقته دولة مصر عندما اقدمت على عقد أول اتفاقية سلام منفرد مع الجانب الإسرائيلي بعد عام ١٩٧٧، الأمر الذي يعني بأن مسألة الصراع العربي الإسرائيلي لم تعد مطروحة من ضمن أولويات العمل العربي المشترك والتي لم يعد لها وجودا من الأساس، وإن الصراع بات فلسطينيا – اسرائيليا.

٣_ إن الاختلاف في التفاعلات الحكومية العربية من تطورات القضية الفلسطينية بين الماضي والحاضر كان له الدور الأكبر في إحداث التغيير على مستوى الفاعليين الدوليين المؤثرين في مجريات الصراع العربي الإسرائيلي، بمعنى أن التشتت في المواقف الحكومية العربية وتجاهل الأحداث الجارية، أدى إلى اعطاء شرعية المواجهة مع الكيان الصهيوني إلى بعض الفاعلين من غير الدول الذين تصدروا المشهد في كل من غزة وجنوب لبنان، بسبب تعاطف الرأي العام العربي والإسلامي وتأييده لهما، مقابل رفض واستنكار المواقف الحكومية الرسمية من الأحداث.

٤_ يعد المتغير الأمريكي العامل الأكثر تأثيرا في مجريات الصراع العربي الإسرائيلي، بسبب الدعم والتأييد المطلق للجانب الإسرائيلي، وباعتبارها الراعي الرسمي الرئيس لجميع التفاعلات العلنية والسرية واتفاقيات التطبيع التي تمت بين إسرائيل وبعض الدول العربية، والتي أدت إلى ايجاد نوعا من الترابط بين مفهوم المصلحة الوطنية لكل دولة عربية وبين القبول بالتطبيع مع

الجانب الإسرائيلي بعدّها مدخلا رئيسا لحل جميع المشاكل التي تعاني منها الدول العربية على اختلافها.

٥_ وأخيرا يمكن القول بأن التحول الذي طرأ على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي يتمثل بالتحول في النمط العام للتفاعل بين الجانبين كونه لم يعد يمثل علاقة صراعية تامة، بعد أن اكتسب الطابع التعاوني من قبل العديد من الأطراف العربية وبالأخص دول المواجهة المباشرة ودول الإسناد الرئيسة، بعد عقد اتفاقيات التطبيع مع الجانب الإسرائيلي، فضلا عن أن خروج أغلب دول المواجهة العربية فتح المجال أمام القوى الإقليمية غير العربية وبعض جماعات الرفض والممانعة لسياسات الكيان الصهيوني لتبوء مكانة الفاعل الرئيس في ادارة الصراع والمواجهة مع الجانب الصهيوني. وبالتالي لا يمكن الحديث حاليا عن حالة (الصراع العربي الإسرائيلي) كونه لم يعد موجودا من الأساس بعد تحييد الجانب العربي من المواجهة.

قائمة المصادر:

أولا_ الكتب:

١- بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة، ترجمة: احمد مختار الجمال، ط١، (القاهرة، المركز القومي للترجمة: ٢٠١٦).

٢- الفريق سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، الطبعة الرابعة، (دار بحوث الشرق الأوسط الامريكية، سان فرانسيسكو:٢٠٠٣).

٣- لطيفة محمد سالم، أزمة السويس ١٩٥٤ – ١٩٥٧: جذور. احداث. نتائج، (القاهرة، مكتبة مدبولي: ١٩٩٦).

٤- ماهر الشريف، قرن على الصراع العربي الاسرائيلي: هل هناك افق سلام، مراجعة: نبيل السهلي، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: أيلول/ سبتمبر ٢٠١١).

٥- محمد عيد العزيز ربيع، الوجه الأخر للهزيمة العربية، (رياض الريس للكتب والنشر، لندن: ١٩٨٧).

الرسائل العلمية:

١- باسل محمد عبد الراشد، معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية لعام ١٩٩٤: دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية: كانون الثاني ٢٠١٨).

٢- جمانة جرادات، التطبيع السياسي بين اسرائيل والدول العربية (١٩٧٩-٢٠٢١)، رسالة ماجستير، (جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، برنامج التاريخ، فلسطين: ٢٠٢٢).

٣- خوله صامري، الصراع العربي الاسرائيلي حرب ١٩٤٨ انو١جا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية: ٢٠١٢-٢٠١٣).

٤- عناغ بخته و بزايز حليمة، الحروب العربية الاسرائيلية حرب ١٩٧٣ نموذجا، رسالة ماجستير، (جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الانسانية، الجزائر: ٢٠١٩).

البحوث والدراسات:

١- اركان ابراهيم عدوان، دور جامعة الدول العربية في مواجهة الازمات العربية بعد عام ٢٠١١، قضايا سياسية،العدد ٧٧،)جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية: حزيران ٢٠٢٤(.

٢- الامارات والديانة الابراهيمية: تسامح ديني أم هيمنة باسم الدين، تقدير موقف،)المركز الخليجي للتفكير: ديسمبر ٢٠٢١(.

٣- التطبيع السوداني – الاسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي (١٢١)،) مركز الزيتونة للدراسات والبحوث والاستشارات، بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠(.

٤- جاسم يونس الحريري، التطبيع الاماراتي الاسرائيلي: الاهداف- المخاطر- المستقبل، (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد: ١٠ تموز ٢٠٢٣).

٥- جمال زحالقة، تطبيع العلاقات بين المغرب واسرائيل، قضايا اسرائيلية، العدد ٨١، (المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية: ٢٠ مايو ٢٠٢١).

٦- ديفد ماكوفسكي، كيف تتطلع «اتفاقات إبراهام» الى السير الى الأمام وليس الى الوراء، مجلة اضاءات عالمية مترجمة، العدد ١٢، (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد: ٢٠٢٠).

٧- صباح مهدي عبد الله، التطبيع مع السودان «رؤية اسرائيلية»، دراسات دولية، العدد ٨٩، العدد ٩٠، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد: ٢٠٢٢).

٨- عوني فرسخ، الصراع العربي الصهيوني جذوره ومساره واحتمالاته المستقبلية، اوراق عربية (٤٧)، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون سياسية (١٠)، بيروت: آيار/ مايو ٢٠١٣).

٩- لاسو يي لاج وعبد الله عبد العاطي النجار، المجر وحرب ١٩٦٧ في ضوء الوثائق والصحافة المجرية، مجلة المؤرخ المصري، الجزء الثاني العدد (٥٥)، (جامعة القاهرة، كلية الآداب: يوليو ٢٠١٩).

١٠- محمد عودة، اعادة انتاج النكبة في غزة، مجلة سياسات، العدد ٥٨،(معهد السياسات

العامة، رام الله: أيار ٢٠٢٤).
١١- محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الاماراتي/ البحريني مع اسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، تقارير، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: ٢٠ ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٠).
١٢- محمود حمو الحمزة، حرب حزيران ١٩٦٧: قراءة في الوثائق السوفيتية، أبحاث سياسية، (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة).
١٣- معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية عمان ١٩٩٤/١٠/١٧، وثاق معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٥، العدد ٢٠، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: خريف ١٩٩٤).
١٤- مكرم المسعدي، المعلن والمخفي من اتفاقات ابراهام، ورقات تحليلية، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: ٨ اكتوبر/ تشرين اول ٢٠٢٠).
١٥- ناصر بوعلام، التطبيع المغربي الاسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الاقليمية في المنطقة المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٢).
١٦- نبيل زكاوي، ملامح العلاقات المغربية الاسرائيلية في سياق التطبيع: اصدقاء ام حلفاء، ورقة تحليلية، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: ٩ مارس/ أذار ٢٠٢٢).
١٧- وديع عواودة، اسرائيل والسودان.. من المداولات والصفقات السرية الى العلاقات العلنية، العدد ٨٠،(المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية: ٤ فبراير ٢٠٢١).

المو اقع الاليكترونية:

١_ ارتفاع حصيلة ضحايا العدوان الإسرائيلي على لبنان وتفاقم أزمة النزوح، موقع الجزيرة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٣٠. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/٤. متاح على الرابط التالي:
https//:www.aljazeera.net/news%/30/10/2024/D984%%D8%A8%D98%6%D8%A7%D985-86%

٢_ إسرائيل تعلن قصف طرق وجسور لنقل الأسلحة من سوريا إلى حزب الله، موقع الجزيرة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٤. متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/202414/11//%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D98%A%D984-%

٣_ اليوم ٤٠٠ للحرب.. ارتفاع عدد القتلى في غزة إلى ٤٣٣٧٤ قتيلا، سكاي نيوز عربية، ٤ نوفمبر ٢٠٢٤ – ١٥:٢٢ بتوقيت أبوظبي. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/٤. متاح على الرابط التالي:

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1752544

٤_ بيان عاجل لوزراء الخارجية العرب بشأن لبنان، موقع روسيا اليوم، شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/٤. متاح على الرابط التالي:

https://arabic.rt.com/middle_east/1603544

٥_ حرب أكتوبر ١٩٧٣، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، ص ٣٥. شوهد بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٠. متاح على الرابط التالي:

https//:studentact.scu.eg/wp-content/uploads/06/2024/October-War.pdf

٦_ صدمة وذهول بالمنصات عقب تصريحات وزيرة الخارجية الألمانية حول جرائم إسرائيل في غزة، موقع الجزيرة، شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/١. متاح على الرابط التالي:

https//:www.aljazeera.net/programs/networks/16/10/2024/

٧_ نص القرار (٢٤٢) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٦٧). متاح على الرابط التالي:

http://www.palestineinarabic.com/Docs/inter_arab_res/UNSC/UNSC_Res_242_A.pdf

المصادر باللغة الانجليزية:

1_ The Suez Crisis, 1956, Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, MILESTONES: 1953–1960. Accessed on; 1/10/2024. On; https://history.state.gov/milestones/1953-1960/suez

2_ (Shibley Telhami, THE CAMP DAVID ACCORDS: A CASE OF INTERNATIONAL BARGAINING, University of Maryland, Department of Government and Politics, p p 4-6. Seen on: 24/10/2024. On; https://www.files.ethz.ch/isn/6847/doc_6849_290_en.pdf